



سياسة تعارض المصالح

تمهيد : تتحترم جمعية البر بمراكز الجهة خصوصية كل شخص يعمل لديها أو لصالحها ، ولا شأن لها بما يقوم به من أعمال خارج إطار عمله المتعلق بالجمعية ، وإذا ثبت للجمعية أن هذا الشخص يمارس أنشطة تتعارض مع مصالح الجمعية أو يتحصل على مكاسب من خلال أداء واجباته تجاه الجمعية سواء لنفسه أو لزوجه أو لأبنائه أو لوالديه أو لأشقائه أو غيرهم من أفراد العائلة فعلى الجمعية اتخاذ الإجراءات الالزمة في هذا الشأن .

نطاق وأهداف السياسة :

- (١) عدم الإخلال بما جاء في التشريعات والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تحكم تعارض المصالح ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- (٢) تطبق هذه على كل شخص يعمل لصالح الجمعية ويشمل ذلك أعضاء الجمعية العمومية ، وأعضاء مجلس الإدارة ، وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ، والمدير التنفيذي وجميع الموظفين والمتطوعين .
- (٣) تعد سياسة تعارض المصالح إحدى الوثائق المعتمدة لدى الجمعية شأنها شأن العقود المبرمة أو قرارات التعيين .

المسئوليات والصلاحيات :

- (١) إدارة تعارض المصالح أحد الاختصاصات الرئيسية لمجلس الإدارة .
- (٢) يجوز للمجلس تكوين أكثر من لجنة للبحث في سياسة تعارض المصالح .
- (٣) لا يعتبر الشخص في حالة تعارض مصالح إلا بقرار من مجلس الإدارة .
- (٤) يجوز لمجلس الإدارة إعطاء الشخص من المسئولية في حالة تعارض قراراته مع مصالح الجمعية .
- (٥) عندما يقرر المجلس أن الحالة تعارض مصالح يلتزم الشخص بتصحيح وضعه ويلتزم بالإجراءات المنظمة لذلك .
- (٦) لمجلس الإدارة صلاحية إيقاع الجزاءات على مخالفي هذه السياسة ، والرفع بالقضايا الحقوقية والجنائية للجهات .

حالات تعارض المصالح

تمهيد : لا يعني وجود مصلحة لشخص يعمل في الجمعية في أي منشط له علاقة بالجمعية مباشرة أو غير مباشرة يعتبر ذلك تعارض في المصالح ، ولكن ينشأ التعارض في المصالح عندما يطلب من ي العمل في الجمعية أن يبدي رأياً أو يتخذ قراراً أو يعمل تصرفًا لتحقيق مكاسب شخصية وزعزعة لولاء للجمعية .

نماذج :

- (١) ينشأ التعارض في حالة أن عضو مجلس الإدارة أو أحد الموظفين التنفيذيين يكون مشاركاً في عمل مرتبط بالجمعية ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة الطرف الآخر لتحقيق مصلحة شخصية .
- (٢) ينشأ التعارض في حالة أن عضو مجلس الإدارة أو أحد الموظفين التنفيذيين يتلقى مكاسب شخصية من طرف آخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة ذلك الطرف حسب موقعه ومشاركته في إدارة شئون الجمعية .
- (٣) قد ينشأ التعارض في المصالح من خلال الخول في معاملات مادية بالبيع أو الشراء أو التأجير للجمعية .
- (٤) قد ينشأ التعارض في المصالح من خلال تعيين الأبناء أو الأقارب في الوظائف أو توقيع عقود معهم .
- (٥) من صور تعارض المصالح الهدايا والإكراميات التي تقدم للحصول على تسهيلات أو تجاوزات .
- (٦) من صور تعارض المصالح حالة ارتباط من يعمل لصالح الجمعية مع جهة أخرى بينها والجمعية تعاملات .
- (٧) قيام أية جهة تتعامل مع الجمعية بدفع قيمة فواتير مطلوبة من الموظف أو أحد أفراد عائلته نوع من التعارض في المصالح .
- (٨) استخدام أصول وممتلكات الجمعية للمصلحة الشخصية من شأنه أن يظهر تعارضًا في المصالح فعليًا أو محتملاً ، مثل استغلال أوقات دوام الجمعية لعمل شخصي ، أو استغلال موظفيها أو معداتها ، أو منافعها لغير صالح الجمعية أو أهدافها ، أو إساءة استخدام المعلومات المتحصلة من خلال علاقة الشخص بالجمعية لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية أو مهنية ، أو أية مصالح أخرى .

على كل من يعمل لصالح الاجتماعية الالتزام بما يلي :

(١) الإقرار على سياسة تعارض المصالح المعتمدة من الجمعية عند الارتباط بالجمعية .

(٢) الالتزام بقيمة العدالة والنزاهة والأمانة والمسؤولية وعدم المحاباة أو الواسطة أو تقديم مصلحة النفس أو الآخرين على صالح الجمعية .

(٣) عدم الاستفادة بشكل غير قانوني مادياً أو معنوياً هو وأي من أهله أو أصدقائه أو معارفه من خلال أداء عمله لصالح الجمعية .

(٤) تجنب المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤدي لتعارض صالح أو توحى بذلك .

(٥) تعيين نموذج الجمعية الخاص الخاص بالإفصاح عن صالح سنوياً .

(٦) الإفصاح لرئيسه المباشر عن أيّة حالة تعارض صالح أو شبهة تعارض صالح طارئة سواء كانت مالية أو غير مالية

(٧) الإبلاغ عن أيّة حالة تعارض صالح قد تنتج عنه أو عن غيره من ي العمل لصالح الجمعية .

(٨) تقديم ما يثبت إنهاء حالة تعارض صالح ، في حال وجوده ، أو في حال طلب الجمعية ذلك .

متطلبات الإفصاح

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والموظفين والمتطوعين الإفصاح عما يلي :

في

(١) أية وظائف يشغلونها أو ارتباط شخصي مع جمعيات أو مؤسسات خارجية داخل المملكة أو خارجها .

(٢) أية حصص ملكية لهم في المؤسسات الربحية .

(٣) أية وظائف أو ارتباطات لذريهم (الوالدين أو الأبناء أو الزوجات أو البنات) مع جمعيات ومؤسسات تتعامل مع الجمعية أو تسعى للتعامل معها .

(٤) في حالة انتقال الموظف إلى وظيفة رئاسية أو إدارية ، عليه إعادة تعينه نموذج تعارض المصالح ويكون ذلك خلال (٣٠) يوماً من تغيير الوظيفة ، وتقع المسؤولية على الرئيس المباشر للموظف في حالة عدم التأكيد من ذلك .

(٥) التقصير في الإفصاح يعرض صاحبه للإجراءات التأديبية طبقاً لنظام العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية والأنظمة الأساسية في الجمعية .
تقارير تعارض المصالح
(١) تحفظ جميع نماذج إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمتطلعين لدى الإدارة .

(٢) يقدم مراجع حسابات الجمعية الخارجي تقريراً خاصاً

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (الطاري) هذه السياسة بتاريخ ٢٨/٣/١٤٤٠ هـ



المصادقة :

١ - محمد سعد حسبي نائب رئيس مجلس

٢ - سليمان عبد الله مختار أمين الصندوق

٣ - سعيد محمد آل سعيد عضو مجلس

٤ - حمزة سالم آل فائز عضو مجلس

٥ - سعيد علي آل قمر رئيس مجلس إدارة